



منظمة التعاون الإسلامي



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

تقرير موجز

احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأولوياتها في مجال المياه

17 أغسطس 2018



منظمة التعاون الإسلامي



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية

احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأولوياتها في مجال المياه

1. بطلب من مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه، أجرت الأمانة العامة للمنظمة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) استبياناً في الموضوع المشمول بالتقرير، وذلك خلال الفترة من 23 أبريل إلى 30 مايو 2018. واستهدف الاستبيان جمع معلومات عن الجهود المبذولة لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه، ورصد التحديات الرئيسية التي تواجهها دول المنظمة في مجال المياه والإجراءات والاستراتيجيات اللازمة للتعاطي مع التحديات المرتبطة بالأمن المائي. كما استهدف الاستبيان تحديد احتياجات الدول الأعضاء وقدراتها التدريبية، ومتطلباتها من حيث البنيات التحتية للمياه. وإلى غاية أغسطس 2018، أجابت 15 دولة عضواً⁽¹⁾ على أسئلة الاستبيان، أي بنسبة 26%. ويستعرض التقرير الحالي بإيجاز النتائج الرئيسية للاستبيان، والتي شملت احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات المساعدة الفنية وبناء القدرات والتدريب وعروض التدريب والمساعدة الإنمائية. وللتفصيل في الإجابات التي وردت في إطار الاستبيان الذي أجراه مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه في عام 2018، يُرجى الرجوع إلى الملحق (أ) المرفق بهذا التقرير.

1.1 المساعدة التقنية وبناء القدرات

من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للمياه بنجاح، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى تقوية قدراتها المؤسسية على نحو يتيح تحقيق الأهداف المرجوة. وهنا تبرز الأهمية القصوى لتبادل المعرفة ونقلها من أجل بناء قدرات الدول الأعضاء. علاوةً على ذلك، يمكن أن يساعد التعاون التقني بين دول المنظمة في تعزيز الاستفادة من موارد مؤسسات دول المنظمة وتحسين قدراتها عموماً.

وباختصار، تكشف نتائج الاستبيان زيادةً في مستوى الوعي، واستعداداً لدى الدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق الأمن المائي، وذلك من خلال تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل. وتبين النتائج أيضاً وجود رغبة لدى 80 في المائة من الدول الأعضاء في المنظمة في تقديم المساعدة لدول أخرى في مجال بناء القدرات، في حين تعترم نسبة 47 في المائة من دول المنظمة تقديم المساعدة في مجال نقل التكنولوجيا. ومع

¹ يتضمن الشكل (1.أ) من الملحق (أ) أسماء البلدان التي أجابت على الاستبيان.

ذلك، لم تُعرض أي دولة من الدول الأعضاء لتقديم المساعدة في شكل تمويل وتوفير الموارد المالية.

كيف يمكن لبلدك أن يساعد الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة في تحقيق الأمن المائي؟	
المساعدة في نقل التكنولوجيا	بنغلاديش، إيران، المغرب، عمان، تركيا وأوزباكستان
المساعدة في بناء القدرات	البحرين، إيران، العراق، المغرب، نيجيريا، عمان، فلسطين، السنغال، تركيا وأوزباكستان
المساعدة في شكل تمويل	لا أحد
بلدان لم تجب على السؤال	بروني دار السلام، تشاد، غينيا والنيجر

ولئن كانت أغلبية 80 في المائة من الدول الأعضاء أشارت إلى استعدادها لتقديم المساعدة في شكل برامج بناء القدرات للدول الأعضاء الأخرى، فإن 60 في المائة فقط من البلدان الأعضاء تملك خبرة في مجال التعاون بين بلدان المنظمة في القضايا ذات الصلة. وللإطلاع على قائمة مفصلة ببرامج التبادل التي شاركت فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يُرجى الرجوع إلى الجدول رقم (أ.2) في الملحق (أ).

هل تعاونت دولتك/مؤسستك مع دولة أخرى عضو في إحدى برامج تبادل المعلومات والتجارب (برامج التوأمة أو التدريب أو تبادل الموظفين أو غيرها)؟	
بناء القدرات (البرامج التدريبية وبرامج تبادل المعارف) وطنياً وبين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	تشاد، غينيا، إيران، العراق، عمان، فلسطين، السنغال، تركيا وأوزباكستان
بلدان لم تشارك	بنغلاديش ونيجيريا
بلدان لم تجب على السؤال	بروناي دار السلام، البحرين، المغرب والنيجر

2.1 احتياجات الدول وعروضها في مجال التدريب

بصفة عامة، تتنوع مجالات التدريب التي تعرض دول منظمة التعاون الإسلامي تقديمها. فقد أعرب أكثر من نصف دول المنظمة (53%) عن استعدادها لتقديم دورات تدريبية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وثمة عدد كبير من بلدان المنظمة على استعداد أيضاً لتقديم دورات تدريبية في مجالات من بينها الري (47%)، وإمدادات المياه والصرف الصحي (40%)، وإدارة المياه الجوفية (40%)، وإدارة موارد المياه (40%).

وفيما يتعلق باحتياجات التدريب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أعرب أكثر من نصف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن حاجتها إلى دورات تدريبية في 13 من المجالات الـ 16 المتصلة بقضايا المياه (للاطلاع على قائمة مفصلة بالمجالات

المتصلة بموضوع الدراسة، يرجى الرجوع إلى الشكل رقم أ.10 في الملحق أ). وتتوزع أكثر الاحتياجات التدريبية شيوعاً لبلدان المنظمة بين مجالات إدارة المياه (80%)، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي (73%)، وتحلية المياه (73%)، وإدارة المياه الجوفية (73%). وكما هو مبين في الشكل (أ.10) (أنظر الملحق أ)، يحتاج عدد كبير أيضاً من الدول الأعضاء التدريب في مجال تلوث المياه (67%) وإدارة نوعية المياه (67%). وعموماً، كان عدد الردود بالنسبة لكل مجال من مجالات التدريب المُعَبَّر عن الحاجة إليها مرتفعاً نسبياً – وهو ما يشير إلى وجود حاجة ماسة لتحسين أنشطة التدريب وبناء القدرات بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجالاتٍ شتى. ويمكن لعملية الربط بين الاحتياجات التدريبية في بلدان المنظمة وعروض تقديم المساعدة في هذا المجال، أن تُتيح لواقعي السياسات تحديد مجالات الشراكة المحتملة بين الدول الأعضاء في المنظمة واستشراف برامج مستقبلية لبناء القدرات وتبادل التجارب في هذا المضمار.

وعلى ما للدول الأعضاء من احتياجات تدريبية في مجال المياه، فإنها تشهد فروقات كبيرة بين احتياجات التدريب تلك وترتيب الأولويات. ويتعين على صانعي السياسات أن يأخذوا بعين الاعتبار مجالات التدريب التي تحظى بالأولوية من لدن الدولة، وذلك عند وضعهم الاستراتيجيات والسياسات والأنشطة المتصلة بالمياه على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي الوقت الراهن، يُعطي 53% من دول منظمة التعاون الإسلامي الأولوية لإعادة تدوير مياه الصرف الصحي كحاجة تدريبية أولوية قصوى، تليها مجالات إدارة المياه الجوفية (47%) وتحلية المياه (40%) والإدارة المتكاملة للموارد المائية (40%). وعلاوةً على ذلك، وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من دول المنظمة حَدَّدت إدارة المياه باعتبارها حاجةً تدريبيةً لديها، إلا أن الفرق في أولويات كل بلد يتجلى بوضوح في حقيقة أن 33% فقط من الدول الأعضاء تُصنّف إدارة المياه حاجةً ذات أولوية قصوى.

يُرجى بيان ما إذا كان بإمكان بلدك أن يوفر التدريب في المجالات التالية:

إدارة الموارد المائية	بنغلاديش، العراق، المغرب، نيجيريا، السنغال، تركيا
إدارة المياه الجوفية	إيران، المغرب، النيجر، السنغال، تركيا
الإدارة المتكاملة للموارد المائية	إيران، العراق، المغرب، نيجيريا، النيجر، السنغال، تركيا، أوزباكستان
أنظمة الري	بنغلاديش، إيران، العراق، عمان، السنغال، تركيا، أوزباكستان
إمدادات المياه وخدمات الصرف	بنغلاديش، إيران، نيجيريا، عمال، السنغال، تركيا

الصحي	
يُرجى بيان ما إذا كان بلدك يحتاج إلى التدريب في المجالات التالية:	
بنغلاديش، البحرين، تشاد، غينيا، العراق، نيجيريا، النيجر، عمان، فلسطين، السنغال، أوزباكستان	إدارة المياه الجوفية
بنغلاديش، البحرين، غينيا، إيران، نيجيريا، النيجر، عمان، فلسطين، السنغال، أوزباكستان	إدارة جودة المياه
بروناي دار السلام، البحرين، غينيا، إيران، العراق، المغرب، نيجيريا، فلسطين، السنغال، أوزباكستان	تحلية المياه
بنغلاديش، تشاد، غينيا، إيران، نيجيريا، النيجر، عمان، فلسطين، السنغال، أوزباكستان	تلوث المياه
بروناي دار السلام، تشاد، غينيا، إيران، العراق، نيجيريا، عمان، فلسطين، السنغال، أوزباكستان	إعادة تدوير المياه
بنغلاديش، البحرين، تشاد، غينيا، إيران، العراق، نيجيريا، النيجر، عمان، فلسطين، السنغال، أوزباكستان	الإدارة الرشيدة للمياه (الأنظمة)
يُرجى ترتيب مستوى الاحتياجات التدريبية لبلدك في المجالات التالية:	
البحرين، تشاد، غينيا، نيجيريا، النيجر، عمان، السنغال	إدارة المياه الجوفية
بروناي دار السلام، بنغلاديش، العراق، عمان، فلسطين، السنغال	الإدارة المتكاملة للموارد المائية
بنغلاديش، البحرين، إيران، العراق، نيجيريا، السنغال	تحلية المياه
بروناي دار السلام، البحرين، تشاد، إيران، العراق، عمان، السنغال، أوزباكستان	إعادة تدوير المياه
بنغلاديش، تشاد، العراق، النيجر، أوزباكستان	الإدارة الرشيدة للمياه (الأنظمة)

3.1 المساعدة الإنمائية

تعتمد الحاجة إلى بناء/تطوير البنية التحتية للمياه اعتماداً كبيراً على الظروف الجغرافية والبيئية والمالية في كل بلد. حالياً، يفتقر 67% من الدول الأعضاء في المنظمة إلى الموارد المالية الكافية لبناء أو تطوير البنية التحتية اللازمة في مجال المياه.

هل يفتقر بلدك إلى الوسائل المالية الضرورية لبناء أو تطوير البنية التحتية اللازمة للمياه؟	
بنغلاديش، تشاد، غينيا، العراق، المغرب، السنغال، نيجيريا، عمان، فلسطين، أوزباكستان	نعم
بروناي دار السلام، البحرين، إيران، النيجر، تركيا	لا

أظهرت نتائج الاستبيان أن احتياجات الدول الأعضاء من البنية التحتية الأساسية للمياه تأتي على ثلاثة أوجه، في مجالات ترتبط بنظم الري، وإدارة مستجمعات المياه

وشبكات الأنهار، وإمدادات المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية والحضرية. وتشمل البنيات التحتية الأخرى اللازمة تقنيات تخزين المياه، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وإدارة المياه الجوفية، والإدارة الرشيدة للمياه، وإدارة مخاطر الفيضانات، وتحلية المياه، وغيرها (أنظر الجدول رقم أ.3 في الملحق أ).

4.1 التحديات الرئيسية

تتمثل التحديات المستقبلية الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء عموماً في تغيير نظم المناخ الطبيعي وتوفير الموارد المائية. ومعالجة هذه القضايا على نحو ناجح، حدّدت الدول الأعضاء ثلاث أولويات رئيسية لضمان مستقبل مائي آمن، وهي الإدارة الرشيدة للمياه (المعرفة والأنظمة والسياسات)، والحصول على التمويل، وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي.

نهاية التقرير الموجز

الملحق أ: تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه

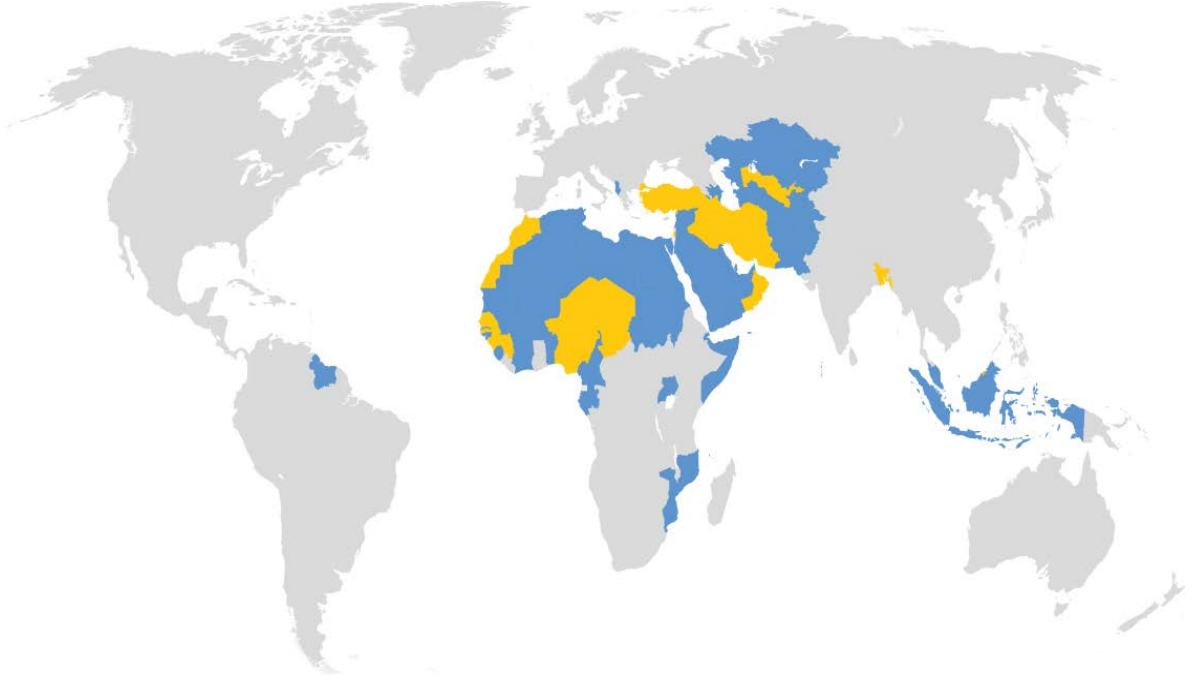
على مدى عقود، عملت منظمة التعاون الإسلامي على التصدي مباشرةً للقضايا الرئيسية التي تثير القلق على المستويين البيئي والمجتمعي، من قبيل توفير المياه النقية، والوصول إلى خدمات الصرف الصحي. وبطلب من مباشر من وزراء مياه الدول الأعضاء في المنظمة، شرعت الأمانة العامة في عملية تطوير رؤية مشتركة لمعالجة قضايا المياه تمتد للعام 2025. وبعد سلسلة من المداولات داخل اجتماعاتٍ عقدها فريقٌ خبراءٍ استشاري في دبي وأستانا، وذلك في مايو 2010 ويونيو 2011 على التوالي، أُعدَّ مشروع الرؤية ومن ثمَّ عُرضَ للتشاور على نطاق واسع في إطار المنظمة. اعتُمدت رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه أثناء الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه، والتي عُقدت في إسطنبول عام 2012. وتشكل هذه الرؤية إطاراً للتعاون بين الدول الأعضاء، والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة، والمنظمات الدولية المعنية بقطاع المياه، وذلك من أجل تحسين سبل توفير المياه في الدول الأعضاء، ولاسيما المياه الصالحة للشرب. وتستهدف الرؤية تحفيز تحسين الأمن المائي في بلدان المنظمة، وذلك من خلال ربط مراكز الامتياز في المنظمة في مجالات علوم المياه وسياسة المياه وإدارة المياه وتطوير تكنولوجيا المياه، إلى جانب إيجاد حلول لمشاكل المياه من خلال زيادة الحوار وتبادل الخبرات. كما تسعى الرؤية إلى تشجيع التوصل إلى حلول للتحديات المتعلقة بالأمن المائي في البرامج الوطنية والدولية لقادة منظمة التعاون الإسلامي. وقد اعتُمد المؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه، في دورته الثالثة المنعقدة بإسطنبول في عام 2016، الإطار المرجعي لتأسيس مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه. وعقد المجلس اجتماعه الأول بإسطنبول في نوفمبر من عام 2017، حيث وُضعت الخطة التنفيذية لرؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه.

ومنذ اعتماد رؤية المنظمة في مجال المياه، في عام 2012، عمّدت منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع معهد المياه التركي (SUEN) ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيبريك) إلى إنجاز سلسلة استبياناتٍ بشأن تنفيذ رؤية المنظمة في مجال المياه، إلى جانب أنشطة التعاون المستقبلية، والتي قُدِّمَ تقرير عن نتائجها في عام 2015، وهو التقرير الذي عُرض على المؤتمر الإسلامي لوزراء المياه في دورته الثالثة (إسطنبول، 2016). وفي عام 2018، أطلقت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز أنقرة سلسلة أخرى من الاستبيانات بشأن تنفيذ رؤية المنظمة للمياه في الدول الأعضاء في

المنظمة. ويستهدف الاستبيان جمع المعلومات عن الجهود المبذولة لتنفيذ رؤية المياه لمنظمة التعاون الإسلامي، وتحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال المياه، إلى جانب الإجراءات والاستراتيجيات لمعالجة تحديات الأمن المائي. وبالإضافة إلى الأهداف المذكورة أعلاه، واستجابةً لطلب مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه، أطلق مركز أنقرة استبياناً لتقييم احتياجات وقدرات الدول الأعضاء في مجال المياه، حيث أضيفت فقرتان جديدتان للاستبيان بغرض تحديد الاحتياجات التدريبية وقدرات الدول الأعضاء ومتطلباتهم من حيث البنية التحتية للمياه. وقد وُزِع الاستبيان على الإنترنت عبر موقع SurveyMonkey ورسائل البريد الإلكتروني على "جهات الاتصال الوطنية الخاصة برؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه"، وذلك خلال الفترة من 23 أبريل إلى 30 مايو 2018.

ويتكون الاستبيان من أربعة أقسام (الملحق ب). ففي القسم الأول، أجاب المشاركون على سبعة (7) أسئلة حول الإنجازات والتحديات في مجال تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه. ويستهدف هذا القسم الإحاطة بمجموع التحديات التي تواجهها بلدان المنظمة في مجال الأمن المائي، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، وفرة موارد المياه، واستهلاك المياه، والبنية التحتية، والتمويل، وإدارة المياه العابرة للحدود، والمناخات الاجتماعية والاقتصادية والمادية. أما القسم الثاني فتضمّن خمسة (5) أسئلة يريد الاستبيان من خلالها التعرف على احتياجات وقدرات الدول الأعضاء في مجالات التبادل التكنولوجي، وبناء القدرات، والتمويل، وتمويل التدريب. وفي القسم الثالث، تضمّن الاستبيان ثلاثة (3) أسئلة تتناول متطلبات الدول الأعضاء من حيث البنيات التحتية للمياه التي ينبغي إنشاؤها أو الارتقاء بمستواها. وفي القسم الأخير من الاستبيان، جرى التركيز على سبل تقدم بلدان المنظمة في مواجهة التحديات الرئيسية التي تنتصب أمامها، إلى جانب الأولويات والفرص المتاحة على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. وإلى غاية أغسطس 2018، أجابت خمس عشرة (15) دولة من دول المنظمة على الاستبيان (الشكل أ.1)، بما يعادل 26% من الدول الأعضاء في المنظمة، تُمثّل مختلف المناطق الجغرافية التي تغطيها المنظمة.

الشكل أ-1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي ردت على استبيان مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه 2018



بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي أجابت على الاستبيان (اللون الأصفر) هي: البحرين، وبنغلاديش، وبروني دار السلام، وتشاد، وغينيا، وإيران، والعراق، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا، وعمان، وفلسطين، والسنغال، وتركيا وأوزبكستان.

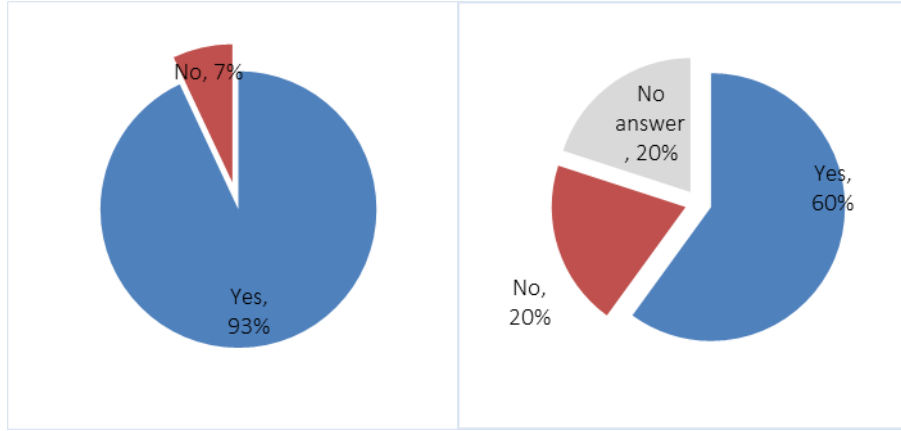
1.1 أهم الانجازات

في معظم البلدان التي شملها الاستبيان (93٪)، تم تعميم وثيقة رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه بالفعل على الإدارات المعنية، ويجري تنفيذ مختلف الإجراءات والأنشطة الموصى بها (الشكل أ-2 (أ))². ومن بين 15 دولة مجيبة، اعتمدت 14 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي سياسة الأمن المائي على المستوى الوطني منذ عام 2012. وكانت السنغال وحدها هي التي أجابت سلباً فيما يتعلق بوجود سياسة شاملة للمياه على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، ومنذ اعتماد رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه في عام 2012، قامت 9 دول من أصل 15 دولة مجيبة بتحديث و/أو تقييم سياساتها الوطنية بشأن قضايا المياه، في حين أن 3 دول فقط لم تقم بتحديث أو تقييم سياساتها الحالية بشأن أمن المياه، وهي بروني دار السلام ونيجيريا وعمان. ولم تقدم تشاد وفلسطين والنيجر أي معلومات حول تحديث أو تقييم سياساتها الوطنية في مجال أمن المياه (الشكل أ. 2 (ب)).

² جميع الأرقام الواردة في هذا الفصل مستقاة من ردود الدول الأعضاء على استبيان مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه الذي أجره مركز أنقرة.

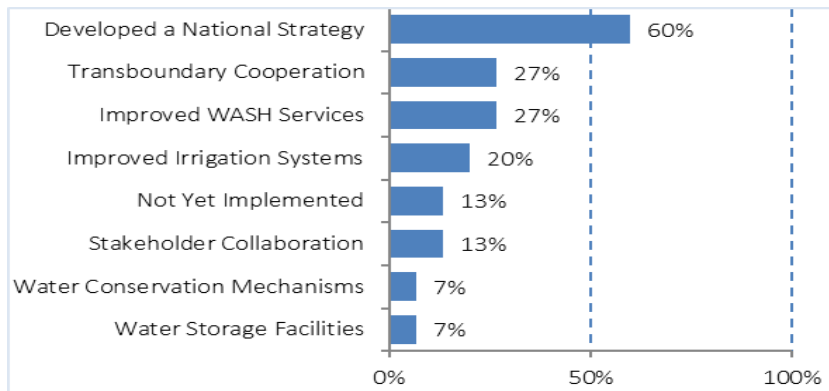
الشكل أ.2(أ): هل اعتمد بلدك سياسة للأمن المائي على المستوى الوطني منذ عام 2012 ؟

الشكل أ.2(ب): هل قام بلدك بتحديث أو تقييم سياسة وطنية قائمة للأمن المائي على المستوى الوطني منذ عام 2012 ؟



علاوة على ذلك، بذلت دول منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2012 جهوداً عديدة لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه في بلدانها. وكما هو موضح في الشكل أ-3، فقد وضعت 60٪ من الدول المشاركة في الاستبيان استراتيجيات و/أو خطة وطنية كإجراء لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه، وبذلت 27٪ أخرى من الدول المجيبة جهوداً حثيثة في مجال التعاون العابر للحدود وتحسين الوصول إلى مياه الشرب (الأمنة) وخدمات الصرف الصحي في إطار إجراءاتها الرامية إلى تنفيذ الرؤية المذكورة. وتشمل الجهود الأخرى المبذولة في ذات السياق تحسين أنظمة الري (20٪)، وتحسين التعاون مع أصحاب المصلحة بشأن القضايا المتعلقة بالمياه (13٪)، وتحسين آليات الحفاظ على المياه ومرافق تخزينها (7٪). وكانت بنجلاديش وفلسطين هما الدولتان الوحيدتان اللتان أجابتا بأنهما لم تشرعا بعد في عملية تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه.

الشكل أ-3: الجهود المبذولة لتنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في بلدك للمياه



وتماشياً مع الجهود الرامية إلى تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه، شهدت البلدان المجيبة أيضاً إنجازات كبيرة و/أو تحقيق اختراقات فيما يخص تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه، على نحو ما هو مبين في الجدول أ-1 (أدناه). وتتنوع تجارب وإنجازات كل دولة مجيبة من حيث طبيعتها ونطاقها. فعلى سبيل المثال، نجحت البحرين في تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للمياه؛ وقامت تشاد وغينيا والسنغال بتحسين خدمات المياه والصرف الصحي، وحققت إيران وتركيا تطوراً إيجابياً في مجال الري، وأجرت عُمان دراسة فريدة عن مواردها المائية، وتعاونت أوزبكستان بنجاح مع جيرانها حول الاستخدام المشترك لنهري أموداريا وسيرداريا. ويكتسي الإبلاغ عن خبرات الدول المجيبة وإنجازاتها أهمية كبيرة بالنظر إلى أن الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي يمكنها الاستئناس بمثل هذه المبادرات والاقتداء بها وفقاً لاحتياجاتها المحلية من خلال تبادل الخبرات والمعرفة. كما أن تقاسم المعارف وتبادلها يمكن أن يساعد كذلك في تعزيز التعاون والشراكات فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي لحل القضايا المشتركة المتعلقة بالمياه.

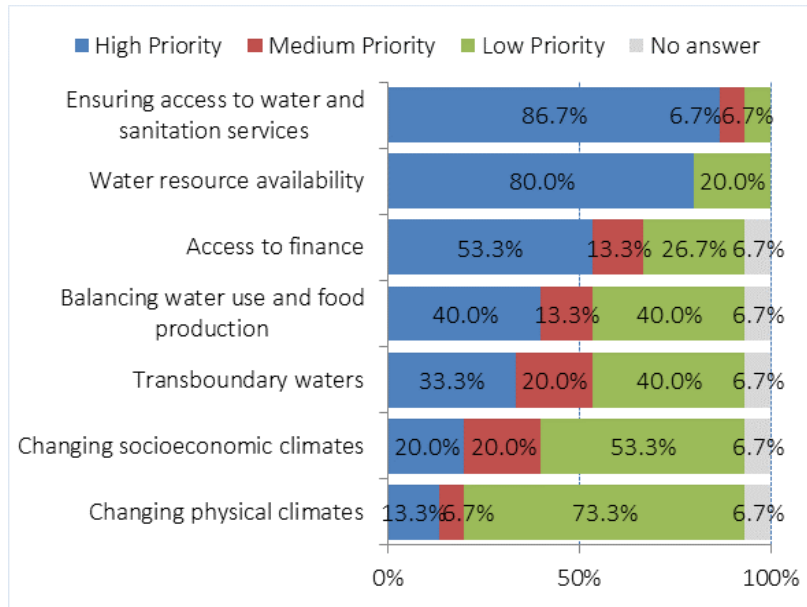
جدول أ-1: الإنجازات الرئيسية و/أو الاختراقات خلال تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي للمياه في البلدان المجيبة

البلد	الإنجازات / الاختراقات
البحرين	تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للمياه
تشاد	تحسين معدل الوصول إلى المياه من 21٪ في عام 2000 إلى 53٪ في عام 2015.
غينيا	تحسين عملية تصميم مشاريع إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي.
إيران	تحديث قانون الري الوطني مع التركيز على الإدارة المشتركة للري. توفير التدريب للمشغلين والموظفين في المؤسسات التي ترتبط بعلاقات شراكة مع وزارة الزراعة.
العراق	المشاركة في مجلس المياه.
السنغال	تحسين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والزراعة المائية والري على نطاق صغير، ووضع إطار لإدارة الموارد المائية.
نيجيريا	معظم الإجراءات المتخذة في هذا المجال لا تزال في مراحلها الأولية.
عمان	إنشاء شبكة رصد هيدرومترية متطورة وتحديثها، وتنفيذ برنامج الحفر الاستكشافي والضخ النموذجي، وإجراء دراسة عن حالة المياه.
تركيا	دراسة تأثير إدارة الري على الصناعات الزراعية والهجرة من الريف إلى الحضر.
أوزبكستان	التعاون على نحو ناجح مع البلدان المجاورة بشأن الاستغلال المشترك لمياه نهري أموداريا وسيرداريا في إطار اتفاقية للأمم المتحدة وتحسين كفاءة تكنولوجيات الري.

2.1 التحديات الكبرى

على الرغم من التنوع الجغرافي والبيئي الذي يميّز البلدان المجيبة، فإن القاسم المشترك فيما بينها هو الأولوية التي توليها للتحديات المتعلقة بأمن المياه والواردة في رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه. وكما هو موضح في الشكل أ.4، يشكّل ضمان الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي أكبر تحدٍ أمام أمن المياه بالنسبة لـ 87٪ من الدول المجيبة، تليه التحديات المرتبطة بتوافر الموارد المائية (80٪)، والحصول على التمويل (53٪)، وتحقيق التوازن بين استخدام المياه وإنتاج الغذاء (40٪)، والمياه العابرة للحدود (33٪)، وتغيّر المناخ الاجتماعي والاقتصادي (20٪). وعلى الجانب الآخر، فإن تغير المناخات المادية لا يمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لـ 73٪ من الدول المجيبة.

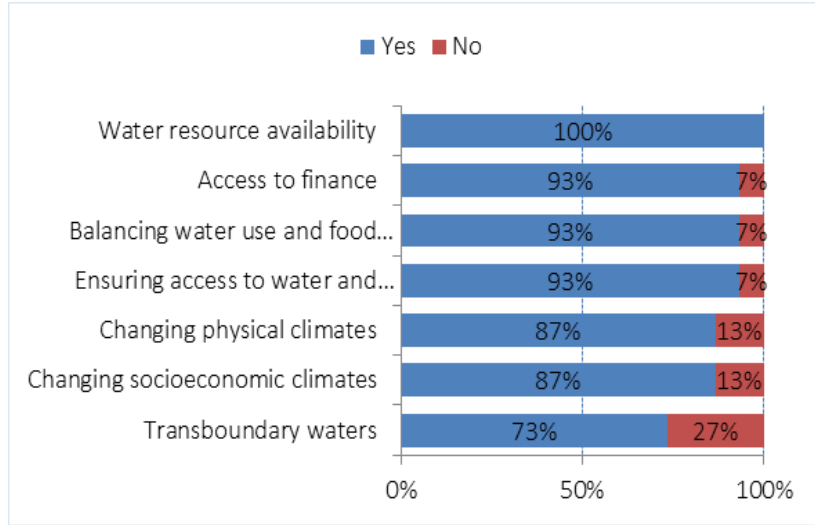
الشكل أ-4: يُرجى تصنيف تحديات الأمن المائي التالية الواردة في رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه



تُظهر نتائج الاستبيان أن غالبية البلدان المجيبة لديها سياسات واستراتيجيات و/أو إجراءات محددة للتصدي لجميع التحديات الرئيسية السبعة المتعلقة بأمن المياه والواردة في رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه. وكما هو موضح في الشكل أ-5، فإن 100٪ من البلدان المجيبة لديها سياسة لمعالجة القضايا المتعلقة بتوفر الموارد المائية، و93٪ للحصول على التمويل، وتحقيق التوازن بين استخدام المياه وإنتاج الغذاء، وضمان الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي. وفي الوقت نفسه، تتوفر 87٪ من البلدان المجيبة على سياسات لمواجهة تحديات تغير المناخ الاقتصادي والاجتماعي والمادي. ومن جهة أخرى، لدى 73٪ من

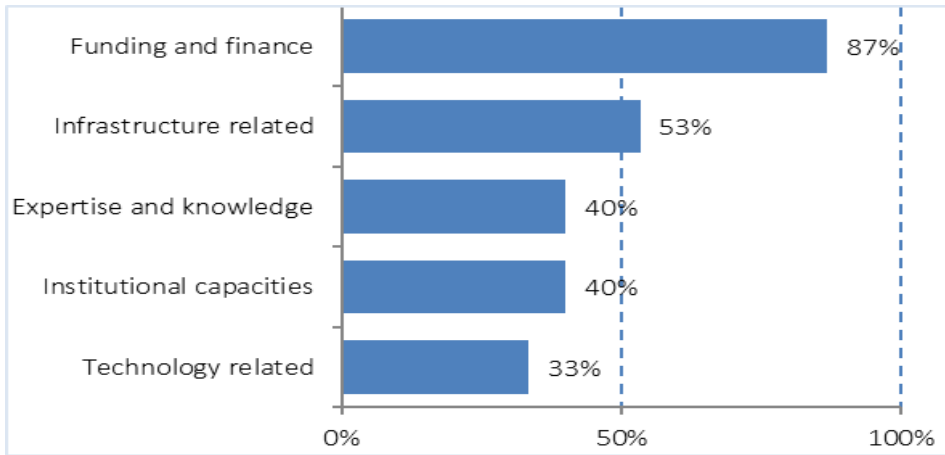
البلدان المجيبة سياسة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمياه العابرة للحدود. ومن بين البلدان المجيبة، أفادت تسع دول، وهي بنغلاديش وغينيا وإيران والعراق والسنغال وفلسطين والنيجر وتركيا وأوزبكستان، بأنها تتوفر على سياسات واستراتيجيات و/أو إجراءات محددة لمعالجة جميع التحديات الرئيسية الواردة في رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه.

الشكل أ-5: هل وُضِعَ بلدك سياسات أو استراتيجيات أو إجراءات محددة للتصدي للتحديات التالية المتصلة بالمياه؟



ويسود رأي على نطاق واسع مفاده أن الصعوبات والعقبات المالية والمؤسسية والتكنولوجية والخبرات والمعارف والبنية التحتية تعيق الجهود التي تبذلها بلدان العالم النامي، ومن ضمنها العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لتحقيق مستقبل آمن للمياه. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة لغالبية البلدان المجيبة الـ 15. وكما هو مبين في الشكل أ-6، فقد أفاد 87٪ من البلدان المجيبة بأنها تواجه عقبات رئيسية في تمويل جهودها من أجل تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه. كما واجه أكثر من نصف البلدان المجيبة (53٪) عوائق أساسية متصلة بالبنية التحتية في تنفيذ تلك الرؤية. وحدد 40٪ من البلدان المجيبة عقبات متعلقة بالخبرات والمعارف والقدرات المؤسسية، في حين ذكر 33٪ فقط أن التكنولوجيا هي العقبة الرئيسية في تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه. وعلى المستوى القطري، تشكل جميع هذه العقبات الخمس مصدر قلق كبير للسنغال ونيجيريا، في حين ليست كذلك بالنسبة لبروني دار السلام والبحرين.

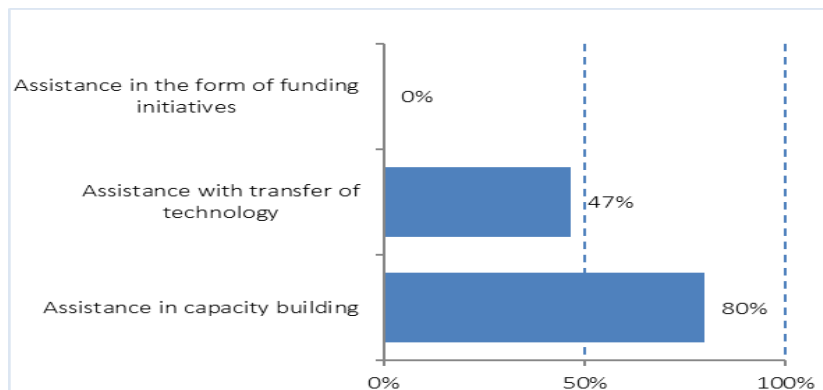
الشكل أ-6: الصعوبات والعقبات الرئيسية في تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه



3.1 المساعدة الفنية وبناء القدرات

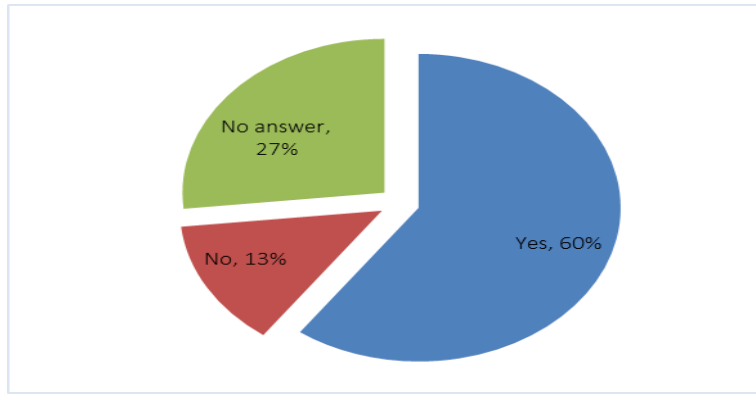
ثمة إقرار على نطاق واسع بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يضطلع بدور مهم في سد الفجوة بين البلدان النامية من خلال تسهيل تبادل المعلومات ونقل المعارف والخبرات. وتكشف نتائج الاستبيان أن هناك مستوى متنامياً من الوعي والإرادة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق الأمن المائي من خلال بناء القدرات المساعدة ونقل التكنولوجيا والتمويل، كما هو موضح في الشكل أ-7. وعلى الرغم من الإقرار بأن التمويل يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه، فإن أياً من البلدان المجيبة لم تتمكن من تقديم المساعدة في شكل مبادرات تمويلية. وفي الوقت نفسه، أبدى 80٪ من البلدان المستجيبة اهتماماً بتقديم برامج لبناء القدرات لبلدان أخرى من منظمة التعاون الإسلامي، وأعرب نصفها تقريباً (47٪) عن استعدادها لمساعدة البلدان الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي على تحقيق أمنها المائي من خلال تسهيل نقل التكنولوجيا.

الشكل أ-7: المساعدة التي يمكن أن يقدمها بلدك في مجال تحقيق الأمن المائي



ومع ذلك، وحتى عندما أبدى غالبية (80%) البلدان المجيبة اهتماماً بتقديم برامج بناء القدرات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، تعاون 60% فقط من المستجيبين مع دولة أخرى من دول منظمة التعاون الإسلامي في برنامج تبادل لتبادل المعلومات والخبرات حتى الآن (الشكل أ. 8). وتشمل هذه البرامج بشكل مهيم عمليات التبادل حول موضوع قضايا المياه العابرة للحدود أو في شكل برامج لبناء القدرات (التدريب وتبادل المعرفة) بين البلدان الأعضاء. ويرد في الجدول A.2 أدناه لمحة موجزة عن التبادلات التعاونية في 9 بلدان مجيبة. ومن الجدير بالذكر أن بنغلاديش ونيجيريا لم تتعاون مع دولة أخرى في منظمة التعاون الإسلامي في برنامج التبادل بينما لم تقدم بروني دار السلام والبحرين والمغرب والنيجر أي معلومات حول التعاون من خلال برامج التبادل مع بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل أ-8: هل تعاونَ بلدك مع بلد آخر من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في برنامج لتبادل المعلومات والخبرات؟



جدول أ-2: برامج التعاون والتبادل فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي في البلدان المجيبة

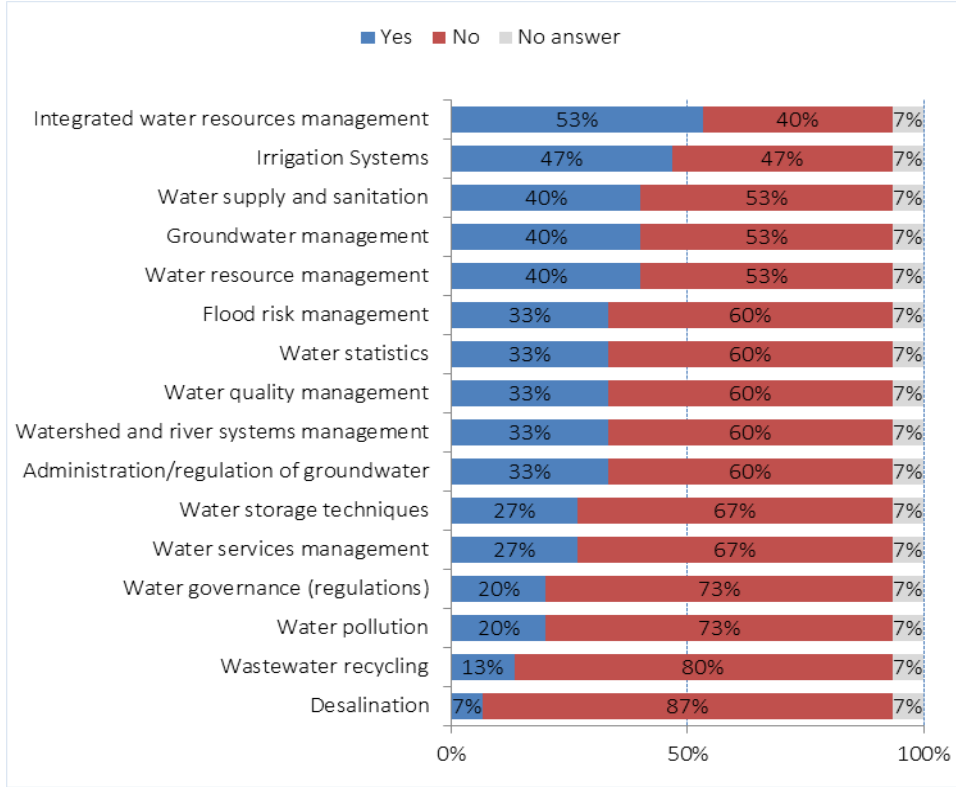
البلد	اسم برنامج التبادل / التعاون
تشاد	المياه العابرة للحدود - التعاون المستمر في الترويج والمشاركة في تصميم وتشغيل الأعمال والمشاريع المشتركة. والدول المشاركة هي النيجر ونيجيريا والكاميرون وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في لجنة حوض بحيرة تشاد؛ وغينيا وكوت ديفوار ومالي وبوركينا فاسو وبنين والنيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد في هيئة حوض النيجر؛ ومصر وليبيا والسودان وتشاد في هيئة الحجر الرملي النوبي (الهيئة المشتركة لدراسة وتنمية خزان الحجر الرملي النوبي).
غينيا	بناء القدرات - وقعت شركة المياه في غينيا مذكرة اتفاقات لتدريب المديرين التنفيذيين للشركة مع بوركينا فاسو وتونس والمغرب. وهناك أيضا مذكرة اتفاق بين غينيا والجزائر بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
إيران	أنظمة الري - برنامج للتبادل حول الإدارة التشاركية للري، والتعاون مع أعضاء لجنة الري والصرف.
العراق	المياه العابرة للحدود - التعاون مع البلدان المجاورة (تركيا وإيران وسوريا) في مجال استغلال الموارد المائية المشتركة، ولكن هذا التعاون لم يرق إلى مستوى الاتفاقات المطلوبة لتحديد حصة المياه الخاصة بكل بلد.

السنگال	بناء القدرات - تُقدّم برامج للتدريب إلى الحكومة من بلدان من ضمنها مصر والمغرب والجزائر وتونس. وهناك أيضاً مشاريع للبحث والتطوير مع مكونات تدريبية للمؤسسات المشاركة في هذه المشاريع.
عُمان	بناء القدرات - مركز تنمية الموارد البشرية.
فلسطين	بناء القدرات - التعاون في مجال التدريب وبناء القدرات وتبادل المعلومات والخبرات بموجب مذكرات التفاهم المبرمة مع عدد من الدول الأعضاء.
تركيا	بناء القدرات - قدمت الهيئة الحكومية المعنية بالمنشآت المائية تدريباً نظرياً في المكتب وتدريباً عملياً في الميدان لفائدة 6 مهندسين إيثوبيين في عام 2008. واستفاد ما مجموعه 30 خبيراً أثيوبياً في مجال المياه من دورات تدريبية في إدارة الموارد المائية في تركيا في أعوام 2010 و2014 و2017. ونُظمت دورات تدريبية في مجال إدارة الموارد المائية في سنوات 2006 و2007 و2008 لفائدة 35 خبيراً في المياه من مصر ومالي وزامبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وبوركينا فاسو وساحل العاج والمغرب، وأيضاً في أعوام 2011 و2012 و2013 لفائدة 28 خبيراً في المياه من مالي ونيجيريا وبوركينا فاسو والمغرب. وفي عام 2016، نُظمت دورة تدريبية في إدارة الموارد المائية في تركيا لفائدة ما مجموعه 10 خبراء في مجال المياه من أوغندا والسنگال وموريتانيا والصومال.
أوزبكستان	المياه العابرة للحدود - يشارك الخبراء المحليون بنشاط في تنفيذ مشاريع إقليمية مشتركة.

واستفسر الاستبيان كذلك عن مختلف الدورات التدريبية التي يمكن أن تحتاجها أو تقدمها دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه. وباستثناء بروني دار السلام وتشاد وغينيا، فقد حددت جميع البلدان المجيبة مختلف التدريبات التي يمكن أن تقدمها لدول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى في مجال المياه، كما هو موضح في الشكل أ-9. ولم تقدم أي من الدول دورات تدريبية في كافة المجالات إما لعدم قدرتها على ذلك وإما لافتقارها للخبرة اللازمة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السنگال أعربت عن رغبتها في تقديم دورات تدريبية في جميع المجالات، باستثناء تحلية المياه، في حين ليس بإمكان فلسطين تقديم دورات تدريبية إلا في مجال إدارة المياه (الأنظمة واللوائح). وبشكل عام، تتنوع أنواع التدريبات التي تقدمها الدول المجيبة. فمن قائمة تضم 16 مجالاً تدريبياً ذا صلة بالمياه، أعرب أكثر من نصف البلدان المجيبة عن استعدادها لتقديم دورات تدريبية في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه (53٪). كما أبدى عدد كبير من البلدان استعدادها لتقديم دورات تدريبية في مجالات تشمل أنظمة الري (47٪)، وإمدادات المياه والصرف الصحي (40٪)، وإدارة المياه الجوفية (40٪)، وإدارة الموارد المائية (40٪). وفي المتوسط، أعرب خمسة من البلدان المجيبة عن استعدادها لتقديم دورات تدريبية في مجال إدارة مخاطر الفيضانات (33٪)، وطرق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه (إحصاءات المياه) (33٪)، وإدارة جودة المياه (33٪)، وإدارة مستجمعات المياه والأنهار (33٪)، وإدارة وتنظيم المياه الجوفية (33٪). وبصفة عامة، لم يكن هناك الكثير من

الدول المجيبة الجاهزة لتقديم دورات تدريبية في مجال تقنيات تخزين المياه، وإدارة خدمات المياه، وإدارة المياه، وتلوث المياه، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، وتحلية المياه.

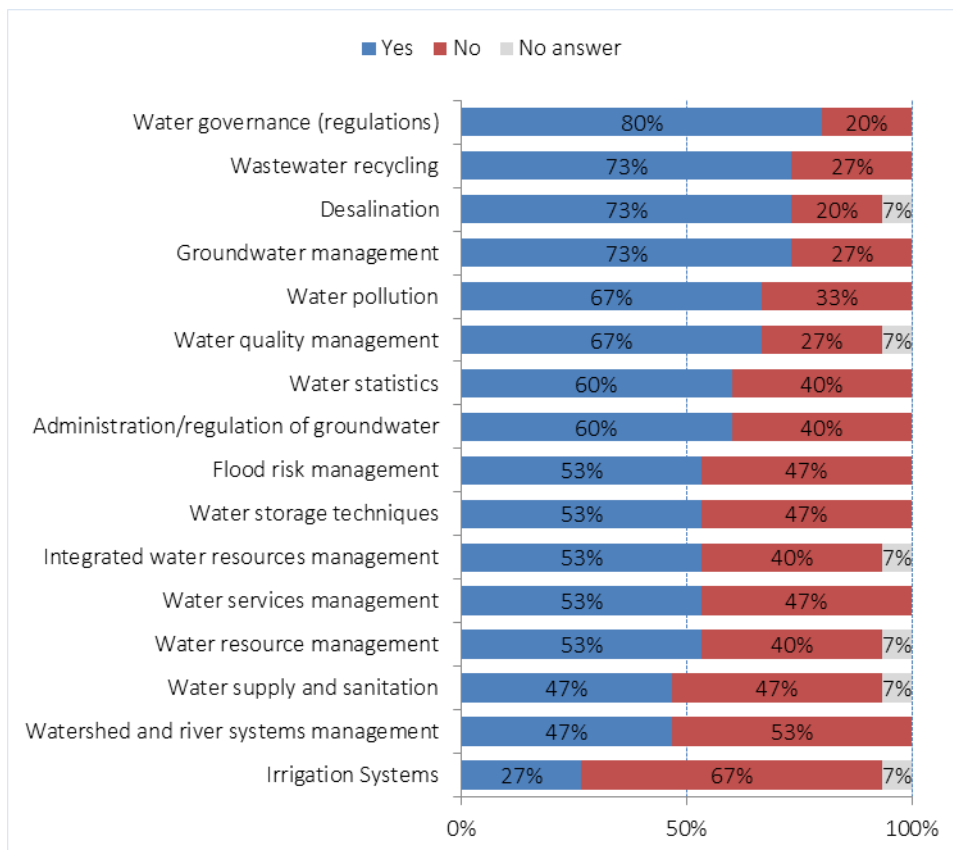
الشكل أ-9: يرجى الإشارة إلى ما إذا كان بإمكان بلدك تقديم التدريب في المجالات التالية:



وفيما يتعلق بالاحتياجات التدريبية للبلدان المستجيبة، فقد حدد أكثر من نصف البلدان المجيبة الحاجة إلى التدريب في 13 مجالاً من المجالات المتصلة بالمياه. ومن بين 15 دولة مجيبة، فإن تركيا وحدها هي التي رفضت الحاجة إلى التدريب في كافة المجالات والقضايا المتعلقة بالمياه. ومن ناحية أخرى، أبدت كل من غينيا ونيجيريا والسنغال حاجتها إلى دورات تدريبية في جميع المجالات الستة عشرة. وكانت الاحتياجات التدريبية الأكثر شيوعاً للبلدان المجيبة في مجالات إدارة المياه (80٪)، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي (73٪)، وتحلية المياه (73٪)، وإدارة المياه الجوفية (73٪). وكما هو مبين في الشكل أ-10، فقد أعرب ما بين 50٪ و 70٪ من البلدان المجيبة أيضاً عن حاجتها إلى تدريبات في مجالات تلوث المياه (67٪)، وإدارة جودة المياه (67٪)، وطرق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه (إحصاءات المياه) (60٪)، وإدارة وتنظيم المياه الجوفية (60٪)، وإدارة مخاطر الفيضانات (53٪)، وتقنيات تخزين المياه (53٪)، والإدارة المتكاملة للموارد المائية (53٪)، وإدارة خدمات المياه (53٪)، وإدارة

الموارد المائية (53٪). وعلاوة على ذلك، أفاد نصف البلدان المجيبة تقريبا بأنها في حاجة إلى تدريبات في مجالات إمدادات المياه والصرف الصحي (47٪) وإدارة مستجمعات المياه والأنهار (47٪). ومن ناحية أخرى، أبدى أقل عدد من البلدان المجيبة عن حاجتها للتدريب على أنظمة الري (27٪). وبشكل عام، فإن العدد المرتفع من الإجابات لكل مجال من مجالات التدريب يعكس الحاجة الماسة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تدريب وأنشطة بناء قدرات أفضل فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من القضايا. ويبين تحليل الإجابات الوارد في الشكلين أ-9 و أ-10 وجود تطابق بين الدورات التدريبية المطلوبة والمقدمة من الدول المجيبة. ومن شأن تطابق مجالات احتياجات وعروض التدريب أن يساعد صنّاع السياسة في تحديد مجالات الشراكات المحتملة داخل منظمة التعاون الإسلامي والبرامج والمبادلات المستقبلية المتعلقة ببناء القدرات.

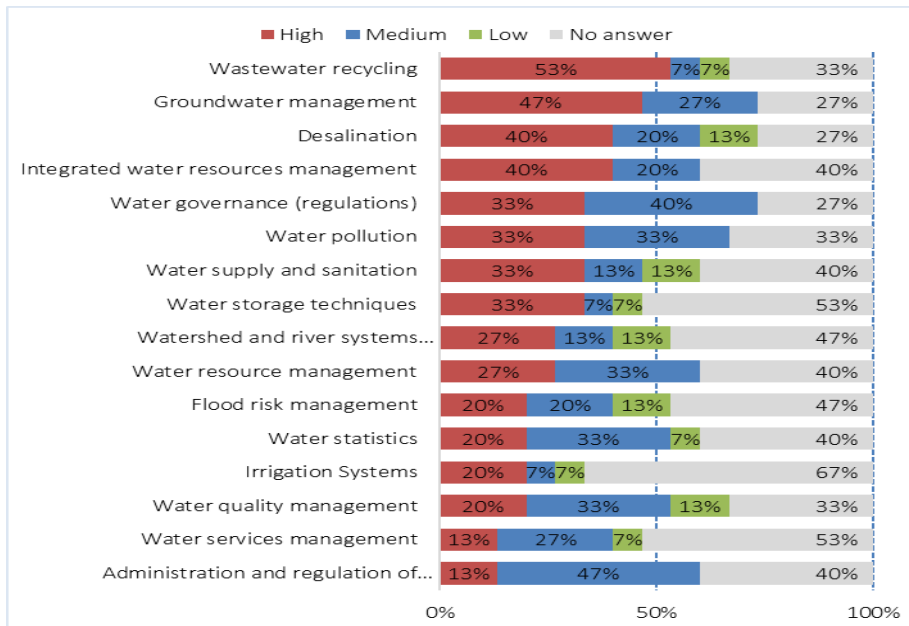
الشكل أ-10: يرجى بيان احتياجات بلدك من التدريب في المجالات التالية



ومع ذلك، وحتى عندما تكون لدى الدول المجيبة احتياجات كبيرة للتدريب في مجال المياه، هناك تباين بين احتياجات التدريب وبين الأولوية التي تكتسبها بين الدول المجيبة. فالأولوية

الممنوحة لكل مجال من مجالات التدريب من قبل الدول المجيبة تستحق الاهتمام الواجب عندما يخطط صانعو السياسات لاستراتيجيات وسياسات وأنشطة مرتبطة بالمياه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وكما هو مبين في الشكل أ-11، فإن 53٪ من الردود صنفت مسألة إعادة تدوير مياه الصرف الصحي كضرورة تدريبية تكتسي الأولوية القصوى، تليها إدارة المياه الجوفية (47٪)، وتحلية المياه (40٪)، والإدارة المتكاملة للموارد المائية (40٪). وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من البلدان المجيبة حددت إدارة المياه كحاجة تدريبية، فإن الاختلاف في أولويات كل بلد يتضح من خلال أن 33٪ فقط من هذه البلدان صنفت إدارة المياه باعتبارها حاجة ذات أولوية عالية. وإلى جانب إدارة المياه، كانت احتياجات البلدان المجيبة في مجالات تلوث المياه (33٪) وإمدادات المياه والصرف الصحي (33٪) وتقنيات تخزين المياه (33٪) مرتبة أيضاً على سلم الأولويات. وبالمثل، صنّف ما بين 20٪ و 30٪ من البلدان المجيبة إدارة مستجمعات المياه والأنهار وإدارة موارد المياه وإدارة مخاطر الفيضانات وطرق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه (إحصاءات المياه) ونُظّم الري وإدارة جودة المياه باعتبارها من الاحتياجات التدريبية ذات الأولوية العالية. وأخيراً، احتلت الاحتياجات التدريبية في مجالات نُظّم الري وإدارة وتنظيم المياه الجوفية أسف الترتيب في سُلّم أولويات البلدان المجيبة.

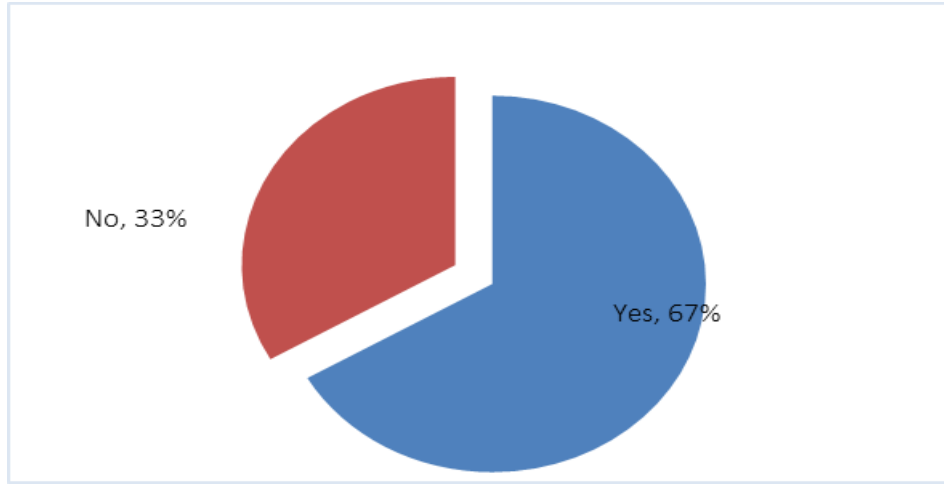
الشكل أ-11: يرجى الإشارة إلى درجة أولوية الاحتياجات التدريبية لبلدك في المجالات التالية:



4.1 المساعدة الإنمائية

من بين البلدان الخمسة عشر التي ردت على الاستبيان، يتبين أن 67٪ منها تفتقر حاليًا إلى الوسائل المالية لبناء البنية التحتية للمياه أو تحديثها (الشكل أ-12). ويرتبط جزء كبير من البنية التحتية للمياه التي تحتاج إلى بناء وترقية في البلدان المجيبة بنظم الري، وإدارة مستجمعات المياه والأنهار، وإمدادات المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية والحضرية.

الشكل أ-12: هل يفتقر بلدك إلى الوسائل المالية لبناء أو تطوير البنية التحتية للمياه الضرورية؟



وتشمل البنية التحتية المائية الأخرى التي تتطلب تحسينات، على سبيل المثال لا الحصر، تقنيات تخزين المياه، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وإدارة المياه الجوفية، وإدارة المياه، وإدارة مخاطر الفيضانات، وتحلية المياه وما إلى ذلك (الجدول أ-3). و في حين أن الحاجة إلى بناء أو تطوير البنية التحتية للمياه تعتمد بشكل كبير على الظروف الجغرافية والبيئية والمالية لكل دولة، إلا أن خمسة بلدان فقط، هي بروني دار السلام والبحرين وإيران والنيجر وتركيا، أفادت بتوفرها على الإمكانيات المالية لبناء أو تطوير البنية التحتية المائية اللازمة.

الجدول أ-3: المشاريع في البلدان المجيبة التي تحتاج إلى الأموال والتمويل لتطوير وبناء البنية التحتية ذات الصلة بالمياه

المشاريع التي تحتاج للتطوير	
1. إزالة طغي الأنهار في بنغلاديش	بنغلاديش
2. مشروع الري الغانج-كوباداك	
3. مشروع ترميم نهر بوريجانجا	
4. الحماية المبكرة من الفيضانات وتحسين نظام الصرف الصحي في منطقة هاور	
5. مشروع السد الساحلي	

تشاد	1. مشروع إعادة تأهيل هياكل إمدادات المياه في المراكز الحضرية
	2. مشروع القرى والهيدروليكا الرعوية
	3. مشروع إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الريفية وشبه الريفية
	4. مشروع تحسين المرافق المائية الرعوية
	5. مشروع توفير مياه الشرب والصرف الصحي في المراكز الحضرية الثانوية
غينيا	1. مشروع توفير مياه الشرب لمدينة كوناكري (المشروع المائي الرابع لغينيا)
	2. مشروع إعادة تأهيل المدن الداخلية وتزويدها بالماء الصالح للشرب
	3. مشروع إعادة تأهيل وتوسيع نطاق محطات المراقبة المائية في غينيا
إيران	1. تطوير شبكة الري والصرف
	2. وضع نظام حديث للري
	3. ترميم وإعادة تأهيل القنوات
	4. تطوير حقل الأرز
	5. استخدام المياه الزراعية وإدارة الطلب
العراق	1. بناء سدود كهرومائية وتوسيع الطاقة الكهرومائية
	2. تنفيذ الجزء الأوسط والجنوبي من بئر تصريف شرق دجلة
	3. بناء وتركيب محطات لقياس تدفقات الأنهار
	4. الإصلاح المؤسسي والتشريعي
	5. بناء سد في محافظة المثنى
عُمان	1. تحديد الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية الرئيسية
	2. تحسين كفاءة أنظمة الري
	3. رصد معدلات السحب الفعلية للمياه الجوفية المخصصة للأغراض الزراعية
فلسطين	1. تطوير نظام الصرف الصحي في شمال غزة
	2. إعادة تأهيل الشبكات والخزانات في جنوب الضفة الغربية
	3. إعادة تأهيل وإعادة هيكلة الشبكات الداخلية في شمال قطاع غزة وجنوبها
	4. تطوير وتأهيل نظام الصرف الصحي جنوبي القدس وشرقي بيت لحم
	5. تطوير نظام الصرف الصحي في مدينة جنين
السنغال	1. مشروع الألفية لمياه الشرب والصرف الصحي (PEPAM)
	2. مشروعاً كادكس وسوداغري

أوزبكستان	<ol style="list-style-type: none"> 1. تحديث محطات الضخ القائمة لتحسين توافر المياه في الأراضي المروية 2. زيادة الأمن المائي للأراضي المروية عن طريق تحسين الحالة التقنية للقنوات الرئيسية 3. تعزيز قدرة جمعيات مستخدمي المياه على تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية 4. تحسين حالة استصلاح الأراضي المروية في ظروف الجفاف في أوزبكستان
المشاريع التي تحتاج إلى بناء	
بنغلاديش	<ol style="list-style-type: none"> 1. مشروع سد الغانج / بادما 2. مشروع براهمابوترا المتعدد الأغراض 3. خطة دلتا بنغلاديش 2100 4. إعادة تأهيل الأراضي الساحلية بشكل منتظم 5. إزالة الطمي بشكل مستدام في الأهرار الهشة في بنغلاديش
تشاد	<ol style="list-style-type: none"> 1. برنامج الهيدروليكا الرعوية والريفية في منطقة وادي فيرا 2. مشروع إنجاز الحفر العميق في منطقة الحجر الرملي النوبي 3. مشروع تحسين إمدادات مياه الشرب في ستة مراكز حضرية هي بيلتين وماو وموسورو وأمجاراس ومونغو وأومجار 4. برنامج الإمداد بالمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية في منطقة وداي-بيلتين 5. مشروع الهيدروليكا الرعوية في منطقة وداي
غينيا	<ol style="list-style-type: none"> 1. مشروع إنشاء 13 000 نقطة ماء و 6 000 دورة مياه في المناطق الريفية
إيران	<ol style="list-style-type: none"> 1. مشاريع الحفاظ على التربة والمياه 2. مشروع تغير المناخ
العراق	<ol style="list-style-type: none"> 1. إعادة تأهيل سد الموصل الذي يعاني من فقدان الجبس ويجري ملؤه حالياً 2. إعادة تأهيل قناة الري سامراء - الثرثار لزيادة حجم تصريفها من 100 إلى 250 م³/ثانية 3. إعادة تأهيل المصب العام 4. إعادة تأهيل السدود الكهرومائية لتحسين كفاءتها وزيادة إنتاجها 5. تطوير برامج الحزام الأخضر والحزام الحرجي للحد من زحف الصحراء ومن العواصف الترابية
المغرب	<ol style="list-style-type: none"> 1. محطة تحلية المياه لتزويد مدينة الدار البيضاء بمياه الشرب 2. محطة تحلية المياه لتزويد مدينة الناظور بمياه الشرب 3. مشروع تحويل المياه من أحواض المياه الشمالية إلى الأحواض الجنوبية

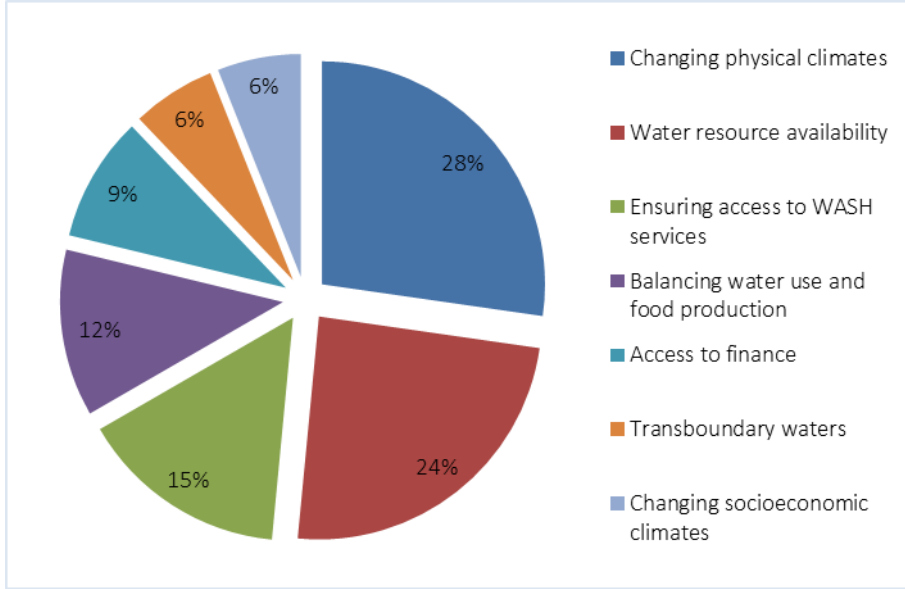
عُمان	1. زيادة تركيب أنظمة الري الحديثة
	2. جمع مياه الأمطار من خلال بناء بعض السدود وخزانات المياه
	3. استخدام المياه العادمة المعالجة في ري المحاصيل الاقتصادية
	4. تعزيز الموارد المائية من خلال تنفيذ مشروع صناعة الأمطار
	5. استخدام التقنيات الحديثة لتقليل مستويات الملوحة في الآبار المستخدمة لأغراض الري
فلسطين	1. إنشاء خزانات وخطوط نقل ومحطات إقليمية لضخ المياه وتوزيعها بالجملة في محافظات جنوب ووسط وشمال الضفة الغربية.
	2. بناء خط الأنابيب الشمالي لقطاع غزة لخدمة المحافظات الوسطى وغزة والشمال
	3. بناء شبكة صرف صحي لمحافظة خان يونس وتطوير محطة المعالجة
	4. إنشاء شبكة متكاملة للصرف الصحي شمال غرب محافظة جنين
	5. إنشاء شبكة للصرف الصحي جنوب محافظة طوباس
السنگال	1. مشروع إعادة تأهيل الوظائف البيئية والاقتصادية لبحيرة غيريس
	2. البرنامج الاستعجالي لتنمية المجتمع
	3. البرنامج الوطني للنهوض بالري المحلي الصغير
أوزبكستان	1. زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية من خلال تطوير وإدخال تكنولوجيات الري الموفرة للمياه

5.1 التحديات والأولويات والاستراتيجيات المستقبلية

يتناول الجزء الأخير من الاستبيان التحديات والأولويات والاستراتيجيات الرئيسية خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة فيما يخص معالجة قضية الأمن المائي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وقد أجابت كافة البلدان على السؤال المتعلق بالتحديات الرئيسية باستثناء البحرين وإيران والعراق ونيجيريا. وفيما يتعلق بالبلدان المجيبة، كما هو موضح في الشكل أ-13، فقد اعتبرت أن تغير المناخات المادية (28٪) وتوافر الموارد المائية (24٪) هو التحدي الرئيسي أمام تحقيق أمن المياه، يليه ضمان الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي على نطاق أوسع (15 ٪)، ثم الاستخدام المتوازن للمياه وإنتاج الغذاء (12 ٪)، والحصول على التمويل (9 ٪). وكانت بنغلاديش وأوزبكستان هما البلدان الوحيدان اللذان حددا المياه العابرة للحدود باعتبارها تحدياً رئيسياً لأمن المياه، في حين كان النيجر وتشاد

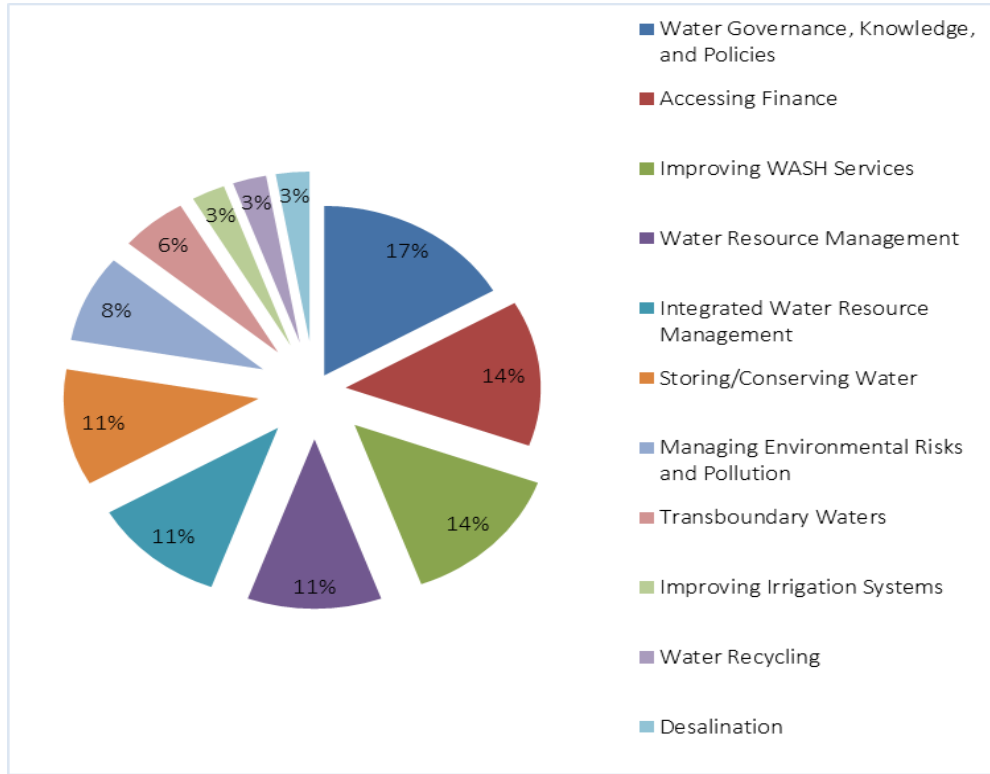
البلدان الوحيدان اللذان اعتبرا المناخ الاقتصادي والاجتماعي المتغير تحدياً رئيسياً لأمن المياه في بلديهما مستقبلاً.

الشكل أ. 13: التحديات الرئيسية التي تؤثر على الأمن المائي في بلدك مستقبلاً



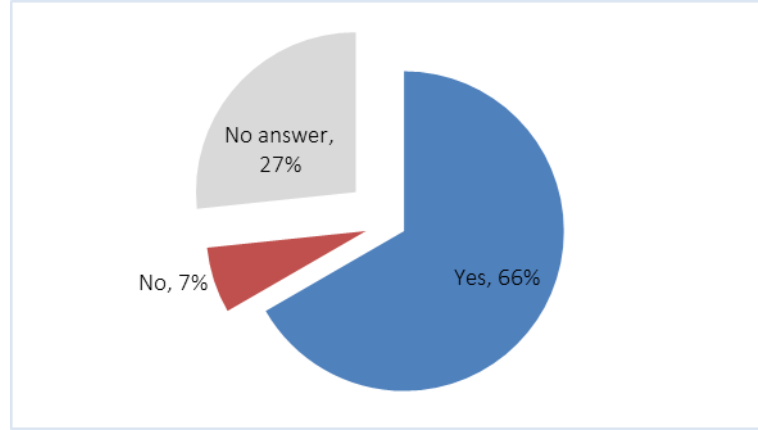
وعلى صعيد مماثل، اعتبر 17٪ من البلدان المجيبة أن وضع واعتماد إدارة للمياه، والمعرفة بالمواضيع المتعلقة بالمياه، والسياسات المتعلقة بالمياه، مسائل تكتسي أولوية رئيسية بالنسبة لها في سعيها إلى ضمان مستقبل آمن للمياه، كما هو موضح في الشكل أ-14. ومن بين 15 دولة مجيبة، ذكر 14٪ منها أن أولوياتها الرئيسية هي الحصول على التمويل وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، كانت الأولويات الرئيسية لعدد قليل من البلدان المجيبة هي إدارة الموارد المائية (11٪)، والإدارة المتكاملة للموارد المائية (11٪)، وتقنيات حفظ المياه وتخزينها (11٪)، وإدارة تلوث المياه والمخاطر البيئية (8٪)، والمياه العابرة للحدود (6٪)، وتحسين نظم الري (3٪)، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي (3٪)، وتحلية المياه (3٪). ومن أصل 15 بلداً مجيباً، كانت البحرين والعراق ونيجيريا هي الدول المجيبة الوحيدة التي لم تذكر أولوياتها الرئيسية رداً على هذا السؤال.

الشكل أ-14: الأولويات الرئيسية التي يمكن أن تضمن مستقبلاً أمنًا للمياه



وعموماً، فقد أفاد 66% من البلدان، من بين البلدان الـ 15 التي أجابت على الاستبيان، أن لديها استراتيجيات لتحقيق الأمن المائي على المستوى الوطني خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة (الشكل أ-15). وفي حين ردت تشاد بشكل سلبي على السؤال، امتنعت البحرين والعراق ونيجيريا والسنغال عن الرد عليه. وكما هو مبين في الجدول أ-4 أدناه، فقد أشار ما يقرب من ثلثي (67%) البلدان المجيبة إلى أنها ملتزمة بتعهدات وطنية وإقليمية و / أو دولية بتحقيق أهداف الأمن المائي في السنوات الخمس إلى العشر المقبلة (الشكل أ-16). وتضمنت أهداف الأمن المائي، على سبيل المثال لا الحصر، على الأقل إحدى القضايا التالية: تحسين فرص الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والوصول على التمويل بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالمياه، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وقضايا المياه العابرة للحدود، ووضع استراتيجية/خطة وطنية لاستخدام المياه وإدارتها، وبناء مرافق لتخزين المياه وحفظها.

الشكل أ-15: الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن المائي على مدى السنوات 5-10 المقبلة



البلد	الاستراتيجية الوطنية
بنغلاديش	تنفيذ مشروع سد نهر الغانج/ بادما العابر للحدود (بنغلاديش-الهند) لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمنطقة الجنوب الغربي والشمال الغربي.
بروني دارالسلام	ضمان الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي النظيفة والأمنة من خلال إدارة إمدادات المياه، وإشراك أصحاب المصلحة في الحفاظ على المياه.
تشاد	البحث عن تمويل لخطة الاستثمار الإقليمية للأشغال الهيدروليكية.
إيران	إنشاء نظام شامل لإدارة المياه قائم على مبادئ التنمية المستدامة، واستخدام الأراضي في مناطق مستجمعات المياه في البلاد، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، والحفاظ على المياه، وتقنيات تخزين المياه من خلال السدود، ومخططات طبقات المياه الجوفية، وشبكات الري، وإدارة مخاطر الفيضانات، وتحسين إحصاءات المياه، وقضايا المياه العابرة للحدود.
المغرب	الإستراتيجية الوطنية الحالية للمياه، وخطة المياه الوطنية، والخطط الرئيسية لمستجمعات المياه.
النيجر	حشد إستراتيجية الموارد المالية.
عمان	الاستراتيجية العربية للأمن المائي في العالم العربي، واستراتيجية المياه الموحدة لمجلس التعاون الخليجي 2015-2035، والاستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة، والاستراتيجية الوطنية لمعالجة مشكلة الملوحة في عُمان، واستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة 2040.
فلسطين	وضع خطة إستراتيجية تشغيلية لتحقيق الأمن المائي ضمن الموارد المتاحة.
السنغال	تحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة وأنظمة الري لفترة تتجاوز 5-10 سنوات القادمة.
تركيا	الانتهاء من مختلف مر افق تخزين المياه.
أوزبكستان	تطوير خطة لإدارة موارد المياه العابرة للحدود لحوضي نهري أموداريا وسيرداريا.

الملحق ب: استبيان مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه لعام 2018

مرحبًا بكم في استبيان مجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه لعام 2018.

يُجرى هذا الاستبيان لدعم الأهداف العامة المتعلقة بالخطة التنفيذية لرؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه التي وافق عليها مجلس المياه التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في اجتماعه الأول الذي عُقد في إسطنبول يومي 15 و16 نوفمبر 2017. ويهدف الاستبيان إلى جمع معلومات عن الإنجازات والتحديات فيما يخص تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه؛ واحتياجات الدول الأعضاء وقدراتها في مجال التدريب؛ ومتطلبات الدول الأعضاء في مجال البنية التحتية للمياه؛ والتحديات والأولويات والاستراتيجيات الخاصة بالدول الأعضاء خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة.

وسيتم تضمين نتائج الاستبيان في تقرير منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه لعام 2018، الذي سيقدم إلى الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن شؤون المياه وإلى الاجتماع الثاني لمجلس منظمة التعاون الإسلامي للمياه.

ومن المتوقع أن يستغرق ملأ هذا الاستبيان حوالي 45 دقيقة. ولمزيد من الاستفسارات، يُرجى الاتصال على مركز أنقرة على العنوان الإلكتروني التالي: research@sesric.org.
ونقدر كثيرًا مشاركتكم في هذا الاستبيان.

بطاقة موجزة عن منظمة التعاون الإسلامي: منظمة التعاون الإسلامي هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها 57 دولة موزعة على أربع قارات. ومنظمة التعاون الإسلامي هي الصوت الجامع للعالم الإسلامي والمدافع عن مصالحه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت: www.oic-oci.org

بطاقة موجزة عن مركز أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESIC) هو جهاز متفرع عن منظمة التعاون الإسلامي مقره في أنقرة بتركيا. والمركز مسؤول على نطاق واسع عن جمع الإحصاءات ودراسة التطورات الاجتماعية-الاقتصادية الحالية وتنظيم البرامج التدريبية للدول الأعضاء. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المركز الرسمي على شبكة الإنترنت: www.sesric.org

الملحق أ: تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه
